الثورة الشبابية بين حلم الحرية وظلم الواقع التقليدي

إلهام سعيد عبده عوض غالب
باحثة دكتوارة
تخصص علم اجتماع - جامعة محمد الخامس – المغرب
eawadh@gmail.com

ABSTRACT:

أكدت الاحتجاجات التي حدثت وانتشرت في عام 2011 أهمية المعالم الديموغرافية الشبابية للعالم العربي، فالشباب هم غالبا ما يترجمون المشاكل الاجتماعية الأوسع إلى حالة من التوتر. وأكدت الانتفاضات العربية أيضا الإقصاء الاقتصادي والسياسي لكثير من الشباب الذين حرموا التأثير في السياسات العامة التي تمس حياتهم،

ولم تكن اليمن بمنأى عن ذلك فاندلعت ثورة فبراير 2011 ضد نظام الرئيس صالح على اثر الثورة الشبابية في تونس ومصر في العام 2011م (الربيع العربي)، فقد جاءت الثورة الشبابية لتقوض أحلام المستبدين و لتفتح الآفاق للحديث حول مستقبل الدولة اليمنية كدولة مدنية حديثة، وهو ما يعني تغيير البنية السياسية القائمة، وتمكين الشباب أن يجدوا ذاتهم وتأثيرهم السياسي كما وجدها شباب تونس ومصر.

فاليمن تطمح إلى تحول ديمقراطي حقيقي قائماً على النزاهة والشفافية والمحاسبة، يستوعب الصراع الاجتماعي، ويحوله عبر برامج إصلاحية إلى تنافس طبقي، يمنح فرصاً متساوية للجميع، فالأجيال الجديدة لم تعد صابرة ولا قادرة على الدوران في متاهات الصراع الطائفي، العرقي، القبلي، الاحتكاري، ولن ترضى بديلا عن التحول، إصلاحاً كان أو ثورياً.

ولكن كان الحُلم وسقف المطالب والطموح كبيراً لدى الشباب في اليمن، فالثورة الشبابية قبل أن يكتمل نموها دخلت مرحلة مخاض مبكر، نتج عنها أزمة ليست محلية فقط، بل أنها توسعت إلى إشراك المحيط الإقليمي في الحرب الداخلية، وانقسام القوى السياسية في اليمن، ونتج عنها تدخل خارجي إقليمي ودولي في الشأن اليمني، ومن المحتمل أن تتوسع الدائرة للدخول في معترك أزمة دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية (حرب إثبات القوة في المنطقة

13

Abstract

Youth revolution between the dream of freedom and the oppression of the conventional reality

By: Elham Awadh

The protests that took place in 2011 have confirmed the importance of the youth demographic landmarks of the Arab world. Young people often translate the wider social problems into a state of tension. The Arab uprisings also emphasized the economic and political exclusion of many young people who had been deprived being involved in public policies that affect their lives،

Yemen was not immune from that. The revolution of February 2011 has broken out against the regime of President Saleh that followed the revolution of youth in Tunisia and Egypt in 2011 (the Arab Spring) . The youth revolution ,in fact, came to undermine the dreams of autocrats and open the horizons to talk about the future of the Yemeni state as a modern civil state. That is to say, changing the existing political structure and enabling young people to find themselves and their political influence as that of Tunisian and Egyptian youth.

Yemen aspires to a real democratic transition based on integrity, transparency and accountability, which absorbs social conflict and transforms it through reform programs into class competition that grants equal opportunities to everyone. New generations are no longer able to maneuver in the maze of sectarian, ethnic, tribal, monopolistic conflict. A[Moreover, new generation will not accept an alternative to transformation, either reformed or revolutionary.

However, youth dream, the ceiling of demands and ambition were very complicated among young people in Yemen due to the fact that the youth revolution entered an early stage of labor before it was fully developed, which resulted in a crisis not only local but also expanded to involve the regional environment in the civil war along with the division of political forces in Yemen which also resulted in external, regional and international intervention in the Yemeni affairs. The circle is likely expanding to enter the arena of an international economic, social and political crisis (the war of proving power in the region)

المقدمة:

أبرزت الأحداث التي أدت إلى الاحتجاجات في بلدان عدة من الوطن العربي واقع قطاعات واسعة من السكان تجد نفسها علـــى نحـــو متزايـــد فـــي مواجهـــة محدوديـــة الفرص المتاحة والتحديات الكبيرة لتعزيز حياتهم وتحسين مستقبلهم، وفي ضوء مسارات التنمية التي اعتمدتها بلدان عربية عديدة، فمن المحتمل أن يزداد هذا الواقع سوءا لمنطقة لم يصل 60% من سكانها بعد إلى سن الثلاثين.

وأكدت الاحتجاجات التي حدثت وانتشرت في عام 2011 أهمية المعالم الديموغرافية الشبابية للعالم العربي، ولم يحدث قط أن كانت للمنطقة مثل هذه الحصة الكبيرة من الشباب، حيث يُكوّن الشباب العربي من (15–29) سنة نحو 30% من السكان، وقد خلق النمو السكاني السريع ضغوطا هائلة على المجتمعات وعلى كامل البنية التحتية للدول العربية، فالشباب هم غالبا ما يترجمون المشاكل الاجتماعية الأوسع إلى حالة من التوتر. وأكدت الانتفاضات العربية أيضا الإقصاء الاقتصادي والسياسي لكثير من الشباب الذين حرموا التأثير في السياسات العامة التي تمس حياتهم، فالمواطنون العرب عموما والشباب خصوصا ممثلون بصورة ضعيفة في المجال العام، ونتيجة لذلك، لم تجد سياسات تنمية الشباب طريقها إلى جداول أعمال الحكومات العربية وواضعي السياسات، وقد مثلت الاحتجاجات والحركات الثورية الأخيرة المستوحاة من الشباب، تعبيرا عن الإحباط والاغتراب للجيل الحالي من الشباب العرب[1].

ولم تكن اليمن بمنأى عن ذلك فاندلعت ثورة فبراير 2011 ضد نظام الرئيس صالح على اثر الثورة الشبابية في تونس ومصر في العام 2011م (الربيع العربي)، فقد جاءت الثورة الشبابية لتقويض أحلام المستبدين و لتفتح الآفاق للحديث عن مستقبل الدولة اليمنية كدولة مدنية حديثة، وهو ما يعني تغيير البنية السياسية القائمة، وتمكين الشباب من إيجاد ذاتهم وتأثيرهم السياسي كما وجدها شباب تونس ومصر، لكن الحسم الثوري لم يتم سريعا ودخلت اليمن في أزمة سياسية وحرب داخلية دارت رحاها في العاصمة صنعاء، شعرت على إثرها دول الجوار بالخطر الذي يداهمها فبذلت جهوداً بمشاركة إقليمية ودولية، فجاءت المبادرة الخليجية برعاية إقليمية وأممية ودولية وكانت بمثابة المخرج السياسي للأزمة اليمنية

[1] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، الشباب وأفاق التنمية الإنسانية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، نيويورك، ص:18.

بتنحي صالح عن الحكم وبتوافق داخلي أعقبه انتخاب الرئيس هادي وتشكيل حكومة الوفاق التي دفعت بالرئيس هادي وحكومته (حكومة الوفاق الوطني) إلى سدة الحكم.

ومتمماً لذلك جاء مؤتمر الحوار الوطني والذي شاركت فيه جميع القوى السياسية اليمنية وأطياف المجتمع المدني كافّة من منظمات وأحزاب، إضافة إلى الفئات المهمّشة، مثل المرأة والشباب وجماعة أنصار الله والحراك الجنوبي، وتوافق المتحاورون على تأسيس يمن جديد تحكمه دولة مدنية فيدرالية بعيدا عن العنف والاحتراب، ولأول مرة يجد الشباب أنفسهم يشاركون في تحقيق حلمهم الأول وهو المشاركة في بناء الدولة وتغيير شكل الحكم، لكن للأسف اتجهت الأمور عكس ذلك وتصاعد التوتر السياسي والأمني وبلغ أوجه بنشوب الصدام المسلح بين جماعة الحوثيين والدولة ممثلة باللواء 310، وسقطت صنعاء في أيدي مسلحي الجماعة وبات اليمن على حافة مرحلة جديدة قد تحمل عناوين عديدة أبرزها التقسيم، والتفتيت، والحرب الأهلية والقبلية، والطائفية.

وتكمن أهمية البحث:

في إظهار الإرهاصات الأولية للثورة الشبابية كحلم تبناه الشباب لإصلاح نظام الحكم وإنشاء دولة مدنية قائمة على العدالة والمساواة وتلبي كل التطلعات، وكذا معرفة الأسباب التي أدت إلى دفن هذا الحلم في مهده والالتفاف عليه من قبل قوى لا ترغب في التغيير وتفضل البقاء في الواقع الذي تعيشه لتحقيق مصالحها الذاتية، هذا الواقع الذي فُرض على الشباب وحال دون تحيق حلمهم.

أهداف البحث:

يهدف الموضوع إلى مقاربة أهداف الثورة الشبابية بين الحلم والواقع.

الإشكالية التي يدور حولها البحث:

" إلى أي مدى حقق الشباب أحلامه في الثورة الشبابية التي قادها في خضم ثورة الربيع العربي، وهل اكتملت أحلامهم ولو جزئياً، أم تصادمت مع الواقع التقليدي الذي كان سبباً في الالتفاف عليها وإجهاضها في المهد"

أسباب اختيار البحث:

- الإثراء المعرفي للثورة الشبابية اليمنية أسبابها وأهدافها.

- إبراز مراحل الثورة الشبابية.
- إبراز أهم التحديات التي واجهت الثورة الشبابية وخاصة الواقع التقليدي.
- إبراز أهم المؤشرات الاقتصادية التي تأثرت من الحرب وقضت على ما تبقى من حلم الشباب.

منهج البحث:

يمكن للباحث في المجالات الاجتماعية أن يستخدم عددا من مناهج البحث العلمي وبما أن طبيعة الموضوع الذي نقوم بدارسته هي التي تفرض المنهج المناسب فبالإمكان استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استقراء وتحليل الأدبيات المتعلقة بالثورة الشبابية، وهذا المنهج له جوانب مهمة ومتعددة منها الوصف والتفسير والتنبؤ. حيث يصف الظواهر أو الأحداث وبيان العلاقات التي تربط بينها وتفسيرها ودارستها وتحليلها وأخذ العبرة منها وتوقع تأثيراتها.

كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي، الذي يساعد في تعزيز الجانب الوصفي التحليلي للدراسة الاجتماعية، بالاضافة الى المنهج التاريخي.

تقسيم البحث:

ولمعالجة الإشكالية سأعمد إلى تقسيم هذا الموضوع إلى مبحثين:

المبحث الأول: الثورة الشبابية وحلم الحرية

المبحث الثاني: ظلم الواقع التقليدي

المبحث الأول

الثورة الشبابية وحلم الحرية

الشباب الثوري متحرك بمنطق المنتفض الذي يحرك الساكن الكامن، ويشتغل في ظل استمرارية متقطعة لا تؤمن بالزعامة المركزية أو الإيديولوجية الثورية، فلا ينتظر المنتفض شعاراً موحداً ولا جماعة سرية تكون طليعة ثورية ولا حتى دورة تكوينية، فقوة الانتفاضة مشتتة لا مركزية ومتفاوتة السرعة، وقادرة على تعبئة الجميع في حركتها المرنة والخلاقة، الدالة على وجود قوة ساكنة كامنة في عمق الإنسان العربي الثائر، تنفجر وتظهر في شكل أسطوري تولد الجديد من القديم، ولكنها تترك مجالاً واسعاً

وفضفاضاً للإبداع الانتفاضي في التصدي لأشكال القهر والطغيان[1]، هذه هي انتفاضة ثورة فبراير 2011م.

أولا: التعريف بثورة 11 فبراير2011:

هي سلسلة من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في اليمن مطلع العام 2011م، واستمرت فعلياً حتى انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد في فبراير 2012م، وقد امتازت الثورة اليمنية من بين ثورات الربيع العربي بسلميتها وعدم القبول بجرها إلى صراع مسلح، كما كان يسعى له رئيس النظام السابق علي صالح، إذ تغلبت القوى السياسية المؤيدة للثورة وفي مقدمتها التيار الإسلامي على كل المحاولات والضغوط، وتحمّلوا أعباء الصمود والبقاء في الميادين وساحات الثورة أكثر من عام، وهو وقت طويل جداً قياساً بزمن الثورة في كل من مصر وتونس وليبيا وسوريا، التي انجر بعضها إلى العمل العسكري والمواجهة المسلحة. وظلت الاعتصامات والمظاهرات تقام من فترة لأخرى حتى قيام الرئيس هادي بتفكيك شبكة أقارب صالح من الجيش والمناصب العليا ضمن خطوات إعادة هيكلة الجيش اليمني ، وفي يوم 18 أبريل 2013 رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بصنعاء وأعلنت تنظيمية الثورة تعليق الاعتصامات والمظاهرات لأول مرة منذ فبراير 2011م، وقد بدأت المظاهرات بتاريخ 15 يناير 2011م، إلا أن القوى الثورية أجمعت على تسميتها ثورة 11 فبراير اليوم الذي أُعلن فيه سقوط الرئيس المصري محمد حسني مبارك؛ لتوسع المظاهرات في هذا التاريخ في مختلف المحافظات اليمنية[2].

ولم تكن الثورة الشبابية في يناير 2011 هي الشرارة الأولى التي قام بها الشباب في التعبير عن رفضهم للنظام الحاكم، ففي العام 2000 خرج الشباب للتعبير عن رفضهم لقرار رفع الدعم عن بعض السلع الخدمية ثم في عام 2006 بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات تلاعب الحزب الحاكم ممثلة برئيس الجمهورية والحكومة، وقام الحراك الجنوبي في العام 2007 بالمطالبة بالعدالة في القضية الجنوبية

[1] د.سلمان بونعمان(2013)، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ص. 14.

[2] عادل ناصر الخطري(مارس 2015)، الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11فبراير 2011، ورقة مقدمة في الاجتماع الثامن لمنتدى قرطبة الآن، مؤسسة قرطبة بجنيف.

وغيرها من القضايا، وكانت الثورة الشبابية هي الثورة الأخيرة التي أطاحت برأس النظام، اثر حركات احتجاجية بمختلف المحافظات تهدف إلى تحقيق حلم الحرية وبناء الدولة المدنية الحديثة.

ثانياً: الحركة الثورية الشبابية:

منذ العام 2007م كان الشباب والطلاب في اليمن قد فقدوا الثقة بالنخب السياسية والأحزاب، وباتوا ينظرون إليها باعتبارها غير ممثلة لهم، ولا تشكل قناة لإيصال أصواتهم، فراحوا يبحثون عن آليات جديدة في العمل السياسي، وقد اهتدى شباب الجنوب إلى التحول من النضال عبر الأساليب النظامية للأحزاب السياسية، إلى النضال عبر الحركات الاجتماعية، وشكلوا الحراك الجنوبي، أما في الشمال فلم يستطع الشباب تشكيل كتلة تاريخية للثورة بسبب طبيعة البنى والعلاقات القبلية السائدة في معظم محافظات الشمال.

ومن هذا المنطلق فقد ولدت ثورتي تونس ومصر لدى الشباب اليمني قناعة بأن الأحزاب لن تستطيع أن تحقق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر عمليات انتخابية نزيهة وتحقيق العدالة الاجتماعية ...وأن استمرار الأحزاب ونخبه القديمة في التحكم بمصير العملية السياسية يشكل نوعاً من العبثية، واهتدى الشباب إلى ضرورة التغير والتنظيم ولكن بأسلوب جديد، عبر ثورة شعبية سلمية، وهبة شعبية تعمل على تبخير سلطة الحكومة، عبر تفكيك النظام من الداخل، لا عبر هدمه من الخارج كما هو الحال في الثورات المسلحة، فتأسست الحركات الشبابية في معظم محافظات الجمهورية وهي حركة **15** يناير الطلابية بجامعة صنعاء، وحركة شباب من اجل التغير (ارحل) في مدينة تعز، وحركة **3** فبراير الشبابية الطلابية في صنعاء، وسنتحدث عن هذه الحركات على النحو التالي:

أ) حركة 15 يناير الطلابية:

بعد ساعات قليلة من إعلان هروب زين العابدين بن على مساء 14 يناير 2011م، أصدرت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء بياناً في 15يناير 2011، قالت فيه "نحن اليوم أمام مشهد يستدعي منا التحرك العاجل للإطاحة بالنظام العسكري القبلي المتسلط على رقابنا منذ 33 عاماً، متمسكين بخيار النضال السلمي الديمقراطي للانتصار لإرادتنا وتحمل تبعات هذا الخيار الأجدى للتخلص

من الطغيان[1]"، وفي اليوم الثاني نفذ القطاع الطلابي مسيرة إلى السفارة التونسية بصنعاء للتهنئة بنجاح الشعب التونسي في إجبار الرئيس بن علي على الهروب، وتعبئة الجماهير اليمنية في العاصمة صنعاء لتنفيذ أعمال احتجاجية شعبية مماثلة للأعمال الاحتجاجية التي نفذها الشعب التونسي، وعلى الرغم من محدودية المشاركة الشعبية في المسيرة إلا أن بعض منظمات المجتمع المدني استجابت للدعوة، فشاركت في المسيرة السيدة توكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا حدود، وبعض قيادات الحزب الاشتراكي، وبعض المثقفين والإعلاميين[2].

كانت هذه المسيرة بمثابة كرة الثلج للثورة اليمنية لذلك اعتبرتها بعض وسائل الإعلام أعمال احتجاجية مدفوعة من الحزب الاشتراكي والبعض اعتبرتها مسيرات مؤيدة للثورة التونسية، مما دفع بسكرتير المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء إلى التصريح بأن الشباب خرجوا من ذات أنفسهم دون صدور أي أوامر حزبية بخروجهم، وإنما خروجهم كان بسبب فقد ثقتهم بالأحزاب بصفة عامة.

وعلى الرغم من تواصل الأعمال الاحتجاجية الطلابية بشكل شبه يومي في جامعة صنعاء، إلا أنها لم تنجح في حشد الجماهير، وظلت محصورة في طلاب جامعة صنعاء، وبعض المثقفين والناشطين السياسيين والمدنين، ومع انطلاق الثورة المصرية في 25 يناير استلهم طلاب جامعة صنعاء أسلوب جديد في نشاطهم الاحتجاجي، يمثل من تحول المظاهرات والمسيرات إلى اعتصام دائم، فخططوا لاستغلال فعالية كانت أحزاب اللقاء المشترك تعتزم إقامتها في 3 فبراير في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء، والاعتصام فيها على غرار ميدان التحرير بالقاهرة، إلا أن الحزب الحاكم استبق أحزاب اللقاء المشترك، وأقام أنصاره اعتصاماً في الميدان في 2 فبراير 2011م، فتأسست حركة 3 فبراير وتحولت الاعتصامات بدلاً من ساحة التحرير بوسط العاصمة إلى ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، وفي يوم 4 فبراير واجهت الأجهزة الأمنية هذه الاعتصامات بالقمع واعتقلت عدداً منهم.

---

[1] د.عادل الشرجبي(2013)، الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، الطبعة العربية الأولى، ص.152.

[2] د.عادل الشرجبي(2013)، الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، مرجع سابق، ص. 153،152.

ب) حركة 3 فبراير" الثورة الشبابية الطلابية"

في 30 يناير 2011م أصدرت حركة 3 فبراير بياناً[1] قالت فيه" نحن شباب اليمن الأحرار نعلن عن سعينا لإعادة مبادئ الثورة اليمنية 1962 –1963م، ودستور دولة الوحدة، بالنضال السلمي، وسنبذل أنفسنا من أجل تحقيق هذا الهدف ... وفي هذا اليوم ونحن نحضر لإطلاق انتفاضتنا الشعبية في 3 فبراير القادم نطرح أمام المسئول الأول في السلطة على عبدالله صالح المبادرة التالية:

1- إقالة قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة ممثلة بأحمد على عبدالله صالح وتسليم القيادة لأي لواء عسكري لديه ثقة لدى الشعب كلواء العمالقة.
2- استقالة الرئيس من المؤتمر الشعبي العام وتعهده بعدم الترشح مرة أخرى.
3- تعهد الرئيس بتسليم ما نهبه من المال العام وجيره لملكيته الخاصة أو لصالح أقربائه أو متنفذين لديه.
4- إقالة الحكومة وحل البرلمان وتعيين حكومة إنقاذ وطني من الشخصيات الوطنية ذات الكفاءة والولاء للشعب أينما كانت.
5- إقالة كبار المتنفذين والفاسدين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية للتحقيق في المنهوبات التي نهبوها من الشعب وتسليم المتورطين إلى القضاء.

وأسس شباب الثورة في جامعة صنعاء في 5 فبراير 2011 صفحة على الفيس بوك[2] باسم " تنظيم المظاهرات إلى اعتصامات دائمة" وعندما أعلن حسني مبارك تنحيه عن السلطة، نُشر بالصفحة دعوة للمشاركة بمسيرة احتفالية بانتصار الثورة المصرية، وفي 19 فبراير استطاع طلاب جامعة صنعاء تحويل مظاهراتهم إلى اعتصام دائم في الميدان الذي باتوا يطلقون عليه ميدان التغيير، أمام جامعة صنعاء وأسسوا ثاني ائتلاف ثوري أسموه " ائتلاف شباب الثورة اليمنية السلمية.

ت) حركة شباب من أجل التغيير(ارحل)

[1] للإطلاع على النص كامل لبيان حركة 3فبراير ينظر: http://www.ye1.org/forum/threads/560133

[2] ينظر: الصفحة على العنوان الإلكتروني، https://www.facebook.com/StartAgainYemen

عندما أعلنت أحزاب اللقاء المشترك الهبة الشعبية كان سقف مطالبهم غير مُلب لمطالب الشباب في التغيير، فأسست مجموعة من الشباب والمثقفين اليساريين والليبراليين في 25 يناير 2011 في مدينة تعز حركة ثورة الشباب من أجل التغيير(ارحل)، وهي "جماعة مدنية خالصة، وأن الوجود النسائي الفاعل والقيادي فيها يعكس التوجه الذي يرفض تماماً زئبقية القوى السياسية تجاه مشروع الدولة المدنية[1]".

رفع ناشطو الحركة شعار" الشعب يريد إسقاط النظام"، وأعلنوا التمرد على الأحزاب من خلال رفع شعار لا حزبية ولا أحزاب ثورتنا ثورة شباب" ورتبوا لتحويل فعالية اللقاء المشترك المقرر تنفيذها في 3 فبراير 2011 على مسيرة الغضب، ورغم اعتراض اللقاء المشترك على المسيرة وشعاراتها، إلا أن الشباب نظموا عدداً من المسيرات في ذلك اليوم، في أماكن مختلفة من تعز، وفي اتجاهات مختلفة، ما يشير إلى أن فكرة الثورة بدأت بالنضوج[2].

استطاعت الحركة جذب كثير من الشباب والمثقفين وأفراد الطبقة الوسطى للالتحاق بها وحفزت آخرين من أفراد هذه الفئات الاجتماعية إلى تأسيس حركات وجماعات ومجموعات ثورية مستقلة، سواءً في تعز أو في ساحات الحرية والتغيير في المحافظات الأخرى مثل أكاديميون من أجل التغيير، وقبائل من أجل التغيير.

وبعد خطاب الرئيس أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى في 2 فبراير 2011 والذي قال فيه أن لا نية لديه لتوريث منصب رئيس الجمهورية، ولا للترشح مرة أخرى بعد انقضاء ولايته الرئاسية، وأعلن عن تجميد مشروع التعديلات الدستورية، ودعا أحزاب المعارضة إلى استئناف الحوار[3]، أصدرت حركة (ارحل) بيان[1] في 8 فبراير 2011م حدد هذا البيان11 مطلباً محلياً لإثبات هذه التوجهات، تضمن هذا البيان 11 مطلب هي:

---

[1] بشرى المقطري، كاتبة صحفية وناشطة سياسية يسارية عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والمتحدثة باسم الحركة، ينظر صحيفة المدينة الإلكترونية: http://h-almadena.net/index.php?action=showNews&id=632

[2] ياسمين الصبري(11 فبراير 2011م)، رئيسة حركة شباب من أجل التغيير (ارحل)، مقابلة منشورة في صحيفة الجمهورية العدد (15759).

[3] قام صالح بتعديل الفقرة المتعلقة بالرئاسة من 5 سنوات إلى 7 سنوات لولايتين فقط، إلا أن سلطان البركان القيادي المؤتمري وعضو مجلس النواب المتعصب لصالح كان يصرح باستمرار صالح بالسلطة وان انتهت فترة ولايته عن طريق ما اسماه (تصفير العداد) أي تعديل

1- استقالة الرئيس كقائد أعلى للقوات المسلحة وعزل أبنائه ومقربيه من كل مناصب الجيش في الدولة والاقتصاد وهم كالتالي:

2- استقالة الرئيس من رئاسة المؤتمر الشعبي العام حتى يعود لحجمه الطبيعي في المجتمع بعيدا عن سيطرته على مقاليد الوظيفة والتعليم والابتعاث.

3- إقالة وزير الداخلية مطهر المصري باعتباره رمز من رموز الفساد في اليمن والمطالبة بتقديمه للمحاكمة.

4- إقالة وزير الإعلام حسين اللوزي، الذي دشن عهداً بوليسياً قمعياً، حيث تم مصادرة عشرات الصحف، والمطالبة بتقديمه للمحاكمة.

5- إلغاء قانون التظاهر الذي هو قيد على حق التعبير الذي كفله الدستور.

6- حل قضية الجنوب مع شركاء الوحدة في الداخل وفي الخارج وعدم إقصاءهم أو تخوينهم كما حدث سابقاً.

7- إعادة أراضي وممتلكات الجنوب المنهوبة وفتح تحقيق في إطلاق النار والاعتقالات الغير المشروعة لإخواننا من أبناء الجنوب

8- فتح تحقيق فوري في المجازر الدموية البشعة في صعدة والتي ذهب فيها خيرة أبنائنا من الجيش ومن المواطنين.

9- تفعيل مجانية التعليم الجامعي واستقلال الجامعات وعدم استخدامها منابر للدفاع عن السلطة.

10- القضاء على البطالة وفق برنامج زمني مدروس وفاعل وبمشاركة لجنة من الشباب تحقيقاً لمبدأ الشفافية.

الدستور بما يخدم استمرار صالح بالسلطة فترة أخرى وهكذا، أما موضوع التوريث فمعلوم بأن صالح كان يريد لأبنه احمد أن يكون رئيسا لليمن من بعده، وقد تناولت هذه الأخبار العديد من الصحف والكتاب المتملقين وجميع الأوساط الشبابية وأصبح حديث الشارع والمواقع بمختلف مسمياتها لفترات طويلة، ونعتقد أن هذا الموضوع تحديداً هو مصدر الخلاف بين على عبدالله صالح وقائد الفرقة الأولى مدرع على محسن الأحمر الذي يعتبر الساعد الأيمن لصالح خلال فترة حكمه 33 سنة والذي انظم إلى الثورة الشبابية بعد مجزرة جمعة الكرامة.

[1] للإطلاع على النص الكامل للبيان، ينظر، شباب من اجل التغيير (ارحل) تطالب الرئيس بإقالة عائلته من مفاصل الدولة، وتؤكد استمرارها في الاعتصام السلمي حتى تتحقق مطالبها.

http://revolutiontaiz.wordpress.com/2011/02/08/2866/#more-2866

11- إشراك الشباب في مستقبل اليمن. ونؤكد على استمرار اعتصامنا حتى يتم الاستجابة لمطالبنا المذكورة.

وشكل إعلان الرئيس المصري حسني مبارك تنحيه عن السلطة مساء الجمعة 10 فبراير 2011م، دافعاً قوياً لشباب تعز للاستجابة لمطالب الحركة، فمع إعلان تنحي حسني مبارك خرجت جماهير تعز إلى الشوارع، والتحقوا بشباب الثورة في ميدان التحرير بمدينة تعز، وبسبب اعتداء قوات الأمن عليهم تحول الثوار إلى ساحة أخرى ميدان صافر سمي فيما بعد بساحة الحرية، فكانت ساحة الحرية بتعز ساحة اعتصام دائم لثورة اليمن وفي 17 فبراير 2011 أسسوا صفحة على الفيس بوك باسم "المركز الإعلامي لثورة ساحة الحرية بتعز[1]"، مارسوا من خلالها الحشد والتعبئة للجماهير، ودعت حركة شباب من أجل التغيير إلى إقامة صلاة الجمعة التي توافق 18 فبراير في ساحة الحرية بتعز، تحت اسم "جمعة البداية"، ورفعت خلالها شعار " لا تفاوض لا حوار استقالة أو فرار"، وقد حضر الصلاة مواطنون من مختلف مديريات محافظة تعز، ومن المحافظات المجاورة، وخاصة محافظتي آب ولحج.

وفي السادس عشر من فبراير تأسست ساحة الحرية بمدينة المنصورة في عدن، وساحة الحرية بمدينة آب، وأطلق على الجمعة التالية (25 فبراير) أسم جمعة الوفاء للشهداء"[2]، وهكذا كانت كل جمعة يطلق عليها اسم (جمعة النصر، جمعة الكرامة، جمعة الصمود ...) وتشكلت في ساحة الحرية بتعز (في 15 فبراير 2011) أول فرقة إنشاد ثورية باسم " فرقة الأحرار"، ضمت عدداً من المطربين والشعراء والملحنين والمصورين وفني المونتاج، وغنت الفرقة أول أنشودة في 19 فبراير 2011، بعنوان " ارحل فشعبي اليوم هذه كلمته"، استطاعت الحركة من خلال الأنشطة الثقافية والفنية التي نفذتها في ساحة الحرية جذب أعداد كبيرة من شباب مدينة تعز، ومن شباب أرياف المحافظة، وعبر هؤلاء الأخيرين مدت النشاط الثوري إلى الريف، فكانت حركة شباب من أجل التغيير هي الحركة الوحيدة التي استطاعت مد الثورة إلى الأرياف، ففي يوم السبت 19 فبراير شهدت بلدة النشمة في مديرية المعافر بمحافظة تعز

[1] ينظر رابط صفحة المركز الإعلامي لثورة ساحة الحرية بتعز http://www.facebook.com/M.C.Taiz/info?ref=ts

[2] د. عادل الشرجبي، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق، ص.158.

أول مظاهرة احتجاجية خارج المدن الرئيسية، احتجاجاً على اعتقال الأمن تسعة من الشباب العائدين من ساحة الحرية بتعز.

شهدت ساحة الحرية بتعز أحداث مختلفة من قتل واعتقالات وكان ابرز هذه الأحداث قيام النظام بإحراق خيام المعتصمين في ساحة الحرية في 29 مايو 2011 ، حيث بدأ الجيش عملية لسحق الاحتجاجات وإخراج المتظاهرين من اعتصامهم في ميدان الحرية .أطلقت القوات الذخيرة الحية على المتظاهرين ورشتهم بخراطيم المياه وقامت بإحراق خيامهم وإخلاء الساحة بالجرافات التي دهست بعض من المعتصمين. ووصفت المعارضة الحادثة كمذبحة هولوكست تعز، في 30مايو وصل عدد قتلى اقتحام ميدان الحرية بتعز 57 متظاهرا ومئات الجرحى، حيث تم الاستعانة بالأسلحة الثقيلة والدبابات خلال الاقتحام.

الجدير بالذكر أن من الأحداث المهمة للثورة الشبابية في تعز هي مسيرة الحياة الراجلة وهي عبارة عن مسيرة رتب لها شباب الثورة بتعز، البعض أصيب بالدهشة، هل بمقدور شباب القرن الواحد والعشرين السير على الأقدام مسافة تزيد عن (260كم)؟، وهي المسافة من تعز إلى العاصمة صنعاء، لكن سرعان ما تلاشت هذه الدهشة بتدافع الشباب لتسجيل أسمائهم التي وصلت إلى قرابة (2000 شاب) قدموا من عدة مديريات في المحافظة أكدوا عزمهم المشاركة في المسيرة وأنهم لن يستقلوا أي وسيلة مواصلات، وإنما مشياً على الأقدام في تحد أظهر ما يتمتع به شباب الثورة من عزيمة وإرادة قوية. حددت اللجنة التنظيمية للمسيرة خط سير ومحطات توقف هي (القاعدة، آب، الدليل قبل جبل سمارة، يريم، ذمار، معبر، خدر، وصولا إلى ساحة التغيير بصنعاء) كما أعلن عن تشكيل عدد من اللجان لمرافقة المسيرة منها (اللجنة الطبية) و(اللجنة الإعلامية) و(اللجنة الخدمية) انطلقت مسيرة الحياة الراجلة من ساحة الحرية بمدينة تعز الساعة الـــ (7:30) من صباح يوم الثلاثاء 20 ديسمبر2011م، خرجوا ليسمعوا العالم صوتهم وكانت دلالات المسيرة كثيرة وعميقة كان أبرزها هو:

- ـــتوصيل رسالة إلى العالم مفادها تصميم الثوار على رفض منح صالح ونظامه حصانة من الملاحقة القضائية وتأكيداً على استمرار الثورة حتى تحقيق أهدافها.
- إعادة الروح الثورية إلى ميادين التغيير والحرية في الثورة الشبابية السلمية.

- إيصال رسالة واضحة وجلية شعبية بأن الثورة السلمية مستمرة.
- أن التصعيد الثوري المتعدد النشاطات يجب أن يستمر وفاءً لدماء الشهداء.
- التأكيد على أن صنعاء هي عاصمة اليمن الموحد ومن حق الشباب الوصول إليها للتعبير عن أهدافهم ومطالبهم وبالذات في هذه الفترة الحاسمة للتغيير.

كان عدد المشاركين في بداية الانطلاق لا يتعدى الثلاثة آلاف، لتصل إلى عشرات الآلاف عند دخول مدينة صنعاء، عقب أربعة أيام من المسير المستمر، سقط عشرة قتلى من المشاركين فيها عندما هاجمت قوات الأمن المشاركين مستخدمة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، قبل أن تفتح النار عليهم في أخر الأمر[1].

ث) تشكل الكتلة التاريخية والتقليدية:

في يوم الاثنين 14 فبراير أصدر زعيم جماعة أنصار الله (عبدالملك الحوثي) بياناً طالب فيه الشعب اليمني أن يستغل الفرصة في الوقت الراهن للتحرك الجاد والواعي والمسئول لتغيير الواقع وإزاحة هذه السلطة المجرمة، وفي 15 فبراير أعلن عن خروجه إلى الشارع ومطالبته السلطة بسرعة الرحيل من البلاد، وقد شكل الحوثيون حركة خاصة بهم في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، وفي ساحة الحرية بمدينة تعز، أطلقوا عليها اسم حركة شباب الصمود.

وفي 20 فبراير خرجت أحزاب اللقاء المشترك عن الصمت الذي خيم عليها خلال الفترة السابقة، مع لجنة الحوار، للدعوة إلى الالتحام بالشباب المطالبين برحيل النظام، وقد تأسست أول خيمة في ساحة

---

[1] للمزيد ينظر:

- ✓ الفلم الوثائقي عن مسيرة الحياة الراجلة على اليوتيوب من جزئين ملحمة تاريخية لثورة سلمية قام بها شباب يتوقون إلى الحرية.

https://www.youtube.com/watch?v=SKWh2TgwgYM

- ✓ د.الفت الدبعي(مارس2012م)، مسيرة الحياة.. الضوء القادم من تعز.. بعيون ثائرة، صادر عن مجلس شباب الثورة.

http://www.yemeress.com/altagheer/41299

- ✓ ماجد المدحجي(2012م)، " ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية"، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص. 452، 456.

التغيير بالعاصمة صنعاء في نفس اليوم، الأمر الذي يشير إلى أحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية وفرا الحماية السياسية.

كما استجابت مدينة عدن لاعتصامات مدينة تعز، فبدأت التظاهرات فيها في اليوم التالي، وفي16 يناير 2011 سقط أول شهيد في ساحة المنصورة بعدن، فتم تحويل التظاهرة إلى اعتصام دائم في 20 فبراير، وأطلقوا على الساحة اسم ساحة الشهداء وتشكلت في الساحة حركة شبابية منظمة باسم حركة شباب 16 فبراير، ورفعت نفس الشعارات التي كانت ترفعها حركة 11 فبراير في تعز، وفي أواخر شهر فبراير بدأ الحراك الجنوبي تبني تلك الشعارات، ولم يعد يرفع شعار فك الارتباط.

ومع زيادة الزخم الثوري، حاول الرئيس صالح ضرب الثورة بالقوة، بإجراء كل الوسائل المتاحة، ففي 18 مارس 2011 وقعت مذبحة جمعة الكرامة التي راح ضحيتها 52 شهيداً وعشرات الجرحى من ثوار ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء. كانت مذبحة جمعة الكرامة محطة أطاحت بصالح وفي نفس الوقت عرقلت مسار الثورة الشبابية، بسبب انضمام شخصيات قبلية وعسكرية كانت محسوبة على الرئيس صالح، هذا الانضمام غير مسار الثورة فأصبحت الثورة عبارة عن صراعات لتضارب المصالح بين متنفذين شيوخ وعسكريين أدت إلى تطور الصراع للاستهداف الشخصي لصالح وبعض أعضاء الحكومة أثناء تأديتهم لصلاة الجمعة في جامع قصر الرئاسة في 3 يونيو 2011م، ومن ثم انفجار حرب داخلية جعلت دول الجوار تنظر إلى اليمن كخطر يؤثر على مصالحها مما اضطرها إلى اقتراح مبادرة أطلق عليها المبادرة الخليجية[1].

بعد جمعة الكرامة، وفشل صالح في القضاء على الثورة الشعبية اليمنية بالقوة العسكرية المسلحة، تيقنت المملكة العربية السعودية أن على عبدالله صالح لن يستطيع البقاء في السلطة في اليمن، وباتت على قناعة بضرورة مغادرته السلطة، فباتت المملكة العربية السعودية قابلة برحيل صالح من السلطة، لكنها لا تقبل بإسقاط النظام، فهي تريد أن يتم نقل السلطة لا تغيير النظام، لذلك صاغت المبادرة الخليجية على هذا الأساس، والتي تقوم على النظر لما يحدث في اليمن على أنه أزمة سلطة، بين النخب السياسية

[1] عبدالسلام يحي المحطوري(2012م)، " المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن"، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص. 152، 154.

والاجتماعية، لا باعتبارها ثورة شعبية وصراع بين النظام والشعب اليمني، فالمبادرة الخليجية لم تقدم لليمن سوى نقل السلطة، وأجلت هدف الثورة اليمنية في تغيير النظام.

شكل التحاق القوى التقليدية بالثورة بذرة تفكك الكتلة التاريخية للثورة، فظهر الانقسام، في ساحة التغيير بصنعاء بين الحوثيين والإصلاحيين، وظهر الانقسام بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، وبين القوى المدنية والقوى الدينية، وفي الوقت الذي شكل انشقاق هذه النخب عن النظام إضعافاً له، فإن التحاقها بالثورة لم يؤد إلى تعزيز قوة الثورة، بل على العكس شكل عاملاً لإضعاف وتفتيت الكتلة التاريخية للثورة، فتعهد الجنرال على محسن بحماية ساحات الثورة من قمع النظام، كان يتضمن تعهداً ضمنياً بحماية النظام، حيث حمى الثوار في ساحة الحرية والتغيير، وحمى النظام من الهبة الشعبية، فلم يسمح للشباب بالخروج من الساحة والاتجاه نحو القصر، وبات بالتنسيق مع الأحزاب واللجنة التنظيمية في ساحة التغيير يتحكم بكل أنشطة الساحة[1].

يؤكد هذه الرؤية ما حدث من قمع وسقوط شهداء في العديد من المسيرات الاحتجاجية التي قادها شباب الثورة، حيث تركهم أنصار الثورة لمواجهة مصيرهم دون حماية، فمسيرة 19 أبريل في شارع الستين وأمام وزارة الخارجية سقط فيها عدد من الشهداء ومئات الجرحى والمصابين بالاختناقات، دون أن يتدخل أنصار الثورة لحمايتها، ومسيرة الملعب الرياضي في 27 إبريل، راح ضحيتها 13 ثائراً، وعشرات الجرحى، ومجزرة وزارة الخارجية 15 أكتوبر راح ضحيتها 12 شهيداً، وعشرات الجرحى، ومسيرة مجلس الوزراء يوم الأربعاء 11 مايو، وراح ضحيتها 12 شهيداً، وعدد كبير من الجرحى، وهذه المجزرة الأخيرة كانت أكثر تعبيراً عن هيمنة جيش أنصار الثورة واللجنة التنظيمية وأحزاب اللقاء المشترك على الثورة، فلم تكن الثورة في بدايتها الأولى قد أدخلت الشهداء قوائم الأحزاب الضيقة ليتم اقتسامهم كغنائم للتسويق السياسي، لم يكن الشهداء من حزب الإصلاح ولا من الحراك السلمي ولا من الحوثيين ولا من الشباب المستقل، كان ما يزال يعيشون في أرض الصف الواحد كانوا هم على اختلاف مدنهم ومذاهبهم وانتماءاتهم السياسية شهداء الوطن اليمني شهداء إسقاط النظام بكل رموزه ومكوناته[2].

[1] د.عادل الشرجبي، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق، ص.168.

[2] للمزيد ينظر:

من هنا ثورة الشباب لم يكتب لها النجاح نتيجة أنها سرقت من قبل الأحزاب والتيارات القبلية والدينية واصطدامها برغبات قوى النفوذ والصراع الإقليمي والدولي في اليمن التي بددت حلم الشباب في دولة مدنية حديثة.

المبحث الثاني

الواقع التقليدي في اليمن

صحيح أنّ بداية الحركة الاحتجاجية شهدت عدداً من التنازلات السياسية من قبل النظام الحاكم، والتي لم ترْق في مجملها لمطالب وآمال المتظاهرين، إلاّ أنّ هذا الموقف سرعان ما تحوّل إلى عنادٍ وممانعة وقمع للمتظاهرين، كاشفاً عن بنية النظام السياسي، تختلف في شكلها وطبيعتها عمّا كان عليه الحال في تونس ومصر. ولم يعد عسيرًا على الملاحظ الوقوف على حقيقة أنّ من يحكم في اليمن إنّما هي جماعة ذات أذرع في مجالات الحياة السياسية، خاصةً في أجهزة الأمن والحزب، وفي اقتصاد الفساد. وهو اقتصاد يقوم على المساعدات الخارجية وشركات الدولة وعطاءاتها، وعلى تجارة السّلاح أيضا. وبالتالي يغيب مشهد دولة المؤسّسات في التعاطي السياسي مع الحالة اليمنية، وتحلّ محلّها المراوغة والمساومة التي تميّز الجماعات الأهلية، ويجري استخدام الدستور والقانون –بشكل انتقائي– كأداة في خدمة المجموعة الحاكمة، لا كأساسٍ لسلوك نظام يدير دولة.

أولا: التأثير السياسي للقبيلة :

اليمن هي إحدى أكثر الدول العربية من حيث التركيبة الاجتماعية التقليدية القبلية والمناطقية، التي ظلت المرجعية الأساسية لمراكز سلطة القرار منذ ما يقارب 1100 سنة ووقفت حجر عثرة أمام تطوير بنية الدولة في العقود الماضية، فبعض مناطق اليمن لم يتخط أوضاع سكانها حالة مجتمعات ما قبل الدولة؛ لم تنل منها أطوار الحداثة سواء من ناحية: طبيعة الهياكل والأبنية الاجتماعية، أو التقاليد والثقافات السائدة، أو أنماط الإنتاج وتوزيع الموارد بين القبائل والمناطق وبين البوادي والريف والحضر، وباستثناء عدد

- ✓ ماجد المدحجي، " ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية"، مرجع سابق، ص. 441، 450.
- ✓ د. عادل الشرجبي، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق، ص ص.168، 172.
- ✓ بشرى المقطري(22 مارس 2012م)، محاولة لفهم ما قد مضى: عن هيكلة الثورة، مقال في مأرب برس.
http://marebpress.net/articles.php?id=14693&lng=arabic

من المراكز الحضرية والمناطق بالعاصمة صنعاء وعواصم المحافظات التاريخية– لا تزال أغلب مناطق اليمن نائية ومشتتة جغرافيا وبعيدة عن جوهر الحياة العصرية وسلطان المركز، وباختصار خارج العصر، وبعضها الآخر تعرض للتشوه، فلم يبق على طابعه التقليدي، ولم يفلح في الانخراط في عمليات التحديث، وشهد البعض الآخر مأسسة للقبيلة في ظاهرة عرفها البعض بـــ"القبائل الدول" التي تعيش في "دولة كالقبيلة"، كرست ثنائية تبادلية وإحلالية في الأدوار بينهما.

فهل يمكن أن ينجح هذا البلد في إرساء دولة القانون والديمقراطية والمواطنة المتساوية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وتمكين المرأة على غرار ما تفترضه الدولة المدنية العصرية؟ البعض يؤكد أن قيام المجتمع المدني باليمن يبدو أمرا شبه مستحيل، لأن القبيلة ستبقى في صدام مع مشروع الدولة المدنية، وسترفض الاندماج في المجتمع المدني وسيمنع نفوذها أي إمكانية لتطبيق القانون المدني، ومن ثم ستبقى القبيلة "خط أحمر لا يمكن تجاوزه."

والقبيلة هي نمط من تنظيمات ماقبل الدولة يفترض نظرياً ضموره وتراجع أهميته السياسية مع تشكل الدولة القومية، فالعلاقة بين الدولة والقبيلة من الناحية النظرية هي علاقة تناقضية يقوم بينهما صراع وجودي، فولادة الدولة كما يقول ماكس ويبر(Max Weber) يشكل نهاية الوراثة[1]، أي أن ولادة الدولة نهاية للتنظيمات القبلية. ولكن الملاحظ أن الدور السياسي للقبيلة في اليمن استمر بل وتعاظم في ظل الدولة القومية، لدرجة أن القبائل باتت تشكل مكوناً سياسياً وثقافياً أساسياً في المجتمع اليمني[2]. وفسرت شيلا كارابيكو (Sheila Carapico) استمرار القوة السياسية للقبائل في ظل وجود الدولة القومية بأنه يرجع إلى "قدرة القبائل على التكيف ومسايرة التحديث، الأمر الذي مكنها من التعايش مع الدولة،

[1] Max Weber(1958), Bureaucracy in C. Wright Mills From Max Weber, Oxford University Press, New York P.204.،

أشار إليه: د.عادل الشرجبي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن، إصدار المرصد اليمني لحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد دراسات التنمية الدولي (IDRC)، كندا، أكتوبر 2009م، ص.47.

[2] Sheila Carapico(1996), Yemen Between Civility and Civil War, By Richard Augustus Norton (ed), Civil Society in the Middle East, Leiden E.J. BRILL,New York,Volume Two, p.293.

والاستمرار في تأدية وظيفتها في مجال التضامن بين الأفراد، باعتبارها آلية لتنسيق دعم أفراد الجماعات الصغيرة بعضهم للبعض الآخر، وضمان الأمن والمساندة فيما بينهم[1]".

وينبغي تفسير استمرار الدور السياسي للقبيلة من خلال تحليل طبيعة الدولة، فتنامي الدور السياسي للقبيلة لا يرجع إلى قوتها، بل يرجع إلى ضعف الدولة، فعلاقة القبيلة بالدولة تحددت تاريخياً وفقاً لقوة الدولة، فالقبائل تخضع للدولة إذا اقتنعت أنها قوية، حيث تمكن أئمة الزيدية في فترات قوتهم من إخضاع شيوخ قبائل حاشد وبكيل، وغيرها من القبائل، وفرض نظام الرهائن عليهم، وفي فترات ضعفهم دفعوا للمشائخ معونات سنوية. فالقبائل في ظل الدولة الضعيفة تعتبر نفسها دويلات صغيرة داخل دولة، يتزعمها شيوخها، وأية محاولة لتواجد السلطة المركزية تلقى من القبيلة مقاومة شديدة، فلم تستطع الإمامة الزيدية بتاريخها الطويل أن توجد وحدة سياسية متكاملة، إلا في فترات قصيرة متقطعة من تاريخها[2].

وعلى الرغم من أن شيوخ القبائل هم القوة المهيمنة على المجالس التشريعية التي تشكلت منذ قيام الوحدة اليمنية حتى كتابة هذه الأسطر، وبالتالي فهم القوة ذات الثقل في إصدار التشريعات، إلا أنهم أنفسهم ساهموا في اختلال التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وقد قبلوا بذلك في ظل توافق غير معلن على تقاسم السلطة بين قادة الدولة والنخبة القبلية، فمنحت قادة الدولة السلطات المركزية، ومنح شيوخ القبائل السلطة على المستوى المحلي، وبالتالي فإن نشاطهم في البرلمان هو نشاط سياسي بالوكالة عن السلطة التنفيذية، كما بات شيوخ القبائل بحاجة إلى الدولة لأن مصلحتهم مرتبطة بها، وبات قادة النظام بحاجة إلى القبيلة لأن بقاءهم في السلطة يعتمد عليها، ومصلحة النخبتين تقتضي إضعاف المؤسستين، وبالتالي فقد عملتا على إضعاف الدولة وإضعاف القبيلة، ولكن ليس إلى الدرجة التي تصبح إحداهما قادرة على القضاء على الأخرى، ولتنفيذ ذلك عمل قادة النظام على إضعاف القبائل من خلال خلق ظروف الصراع والحروب بينها، وعمل شيوخ القبائل على خلق الأزمات والصراعات السياسية، وتوتير علاقة الدولة بالمجتمع المدني لضمان استمرار مصالحهم[3].

---

[1] Sheila Carapico Yemen Between Civility and Civil War, op cit, p. 293.

[2] د. عادل الشرجبي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مرجع سابق، ص.48.

[3] د. عادل الشرجبي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مرجع سابق، ص.46.

إنَّ غياب سلطة الدولة اليمنية، واختزالها في سلطة بعض شيوخ القبائل أو سلطة الحاكم الفرد، أمرٌ غير منصف وغير مرغوب فيه سياسيًا. ويقضي على أهداف وطموحات كل مواطن يمني، يتوق إلى وجود دولة يمنية قوية بعدلها ومؤسساتها الحديثة. دولة تستمد شرعيتها من انجازاتها لا شعاراتها، ورضا مواطنيها لا قهرهم، وقناعاتهم لا تخويفهم. إنَّ المواطن اليمني يلجأ لقبيلته، لغياب دولته وتعسف حكامها، ويتشبث بأعراف القبيلة لغياب قوانين الدولة وعدم تنفيذها.

إنَّ شرعية بقاء القبيلة اليمنية (سياسيًا)، مستمدةٌ من لا شرعية الحاكم السياسي، ولذا فإن قيام سلطة سياسية حديثة "عادلة" في المجتمع اليمني، متطلبٌ سابق لوجود قبيلة أكثر فاعلية(اجتماعيًا)، ونظام سياسي أكثر استفادة.

ولم يقدم حصاد الثورة اليمنية 2011 دلائل مؤكدة على إمكانية الخروج من معادلات الحكم الفاسد الذي رسخه الرئيس علي عبد الله صالح، خلال فترته التي امتدت لأكثر من ثلاثين عاما (1978 – 2011)، والتي لعب فيها على التوازنات القبلية في ظل سياسة فرق تسد، حيث لا تزال نتائج تلك السياسات ومعادلاتها المعقدة تلقي بظلالها على المشهد الجديد وإن كان بأشكال مختلفة، وهو ما جعل بعض اليمنيين لا يرون تغييراً في المشهد الجديد بعد الثورة. وعلى الرغم من أن تجربة الشباب والشيوخ والنساء والأطفال من مختلف القوى والمناطق الذين تجمعوا في الميادين العامة –تعد تجربة مضافة إلى تاريخ اليمن الوطني والمدني الحديث على نحو يضع حجر أساس لبداية قوية لمشروع الدولة المدنية الحديثة، إلا أن الواقع انطوى على عقبات كثيرة.

وإلى جانب طرح شعار الدولة المدنية في ميادين الثورة، فقد شهدت تلك الميادين حضورا مكثفا للقبيلة وانخراط جزء كبير من مشايخ القبائل في الثورة، وهذه القوى القبلية لم يكن دافعها من وراء الانحياز لجانب الثورة الإيمان بالتغيير السياسي الشامل، بل الوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافهم وفق أجندة تقليدية تناقض مشروع الدولة المدنية.

ثانياً: التأثير السياسي على الاقتصاد في اليمن:

تشهد اليمن منذ 2014 حالة من انعدام الاستقرار السياسي، وتعالج وضعاً متردياً وفشلاً ذريعاً في قيام مؤسساتها العليا وأجهزتها الرئيسية بمهام وأولويات الدولة البسيطة، في توفير أبسط مقومات العيش

الكريم لمواطنيها، ناهيك عن تحقيق تطلّعات الحالمين بجني ثمار الثورة، حيث أن الثورات لا تقوم إلا لتغيير واقع مُرّ يفتقد للعدل والنزاهة، بواقع آخر أفضل منه استيفاءاً لـــسُبل ومتطلبات العيش الكريم. وعُرف اليمن في معظم مراحل العمل الوطني بعد ثورة 26 سبتمبر حالة عدم استقرار سياسي انعكس على الحياة الدستورية والحياة التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وأثّرت تلك الحالة سلباً على أعظم هدف أرادت الحركة الوطنية تحقيقه ألا وهو تأكيد ذاتية الإنسان اليمني وتمتّعه بحقوقه وتأصيل حقه في المشاركة السياسية الفاعلة بعد أن كانت حقوقه مهدورة في كل جوانب الحياة التي كان عليها نظام الحكم الإمامي (1904ـــ1962م) . وتعرّضت الثورة الشبابية الشعبية السلمية، التي انطلقت شرارتها الأولى في الحادي عشر من فبراير/شباط 2011م بمثل ماتعرضت له سابقاتها من العراقيل والمعوقات في إنجاز حُلم الدولة المدنية الحديثة التي نهض لأجلها الشباب بهمة عالية، وقدموا لأجلها أرواحهم رخيصة في سبيل الحرية والكرامة.

ومن هذه العراقيل تصميم النظام الانتخابي بما يخدم شيوخ القبائل، هذا التصميم لم يؤدِ إلى الإخلال بمبدأ التنافس على المستوى السياسي، والوصول إلى السلطة فحسب، بل أخل أيضاً بمبدأ التنافس في المجال الاقتصادي والوصول إلى الثروة، فقد بات شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل قوة منافسة في الميدان الاقتصادي، فحوالي 60% من كبار المقاولين والتجار هم من شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل، لذا فإن شيوخ القبائل باتوا يشكلون نخبة مركبة، تجمع بيدها السلطة والثروة والمكانة الاجتماعية، وأدى إلى عدم استقلال المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبنية الاجتماعية، الأمر الذي أخل بمبدأ التعددية وتكافؤ الفرص.

هذه الإستراتيجية التي اتبعتها الحكومة في إفساح المجال الاقتصادي لشيوخ القبائل للهيمنة على السوق، بحيث باتوا هم كبار التجار والمقاولين، اعتبرها البعض إستراتيجية جديدة لإخضاع شيوخ القبائل للدولة، فعوضاً عن الإستراتيجية التي اتبعها الإمام في إخضاع شيوخ القبائل من خلال أخذ أبنائهم رهائن، قام نظام صالح بجعل شيوخ القبائل رهائن لمصالحهم التجارية والمالية، والحقيقة أن هذه الإستراتيجية جعلت الدولة رهينة بيد شيوخ القبائل، فقد توغلت سلطتهم إلى درجة لم تعد معها الدولة قادرة على فرض القانون.

وساهم هذا الاستحواذ على التجارة من قبل القبائل على السيطرة على زمام الأمور في الدولة، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في كل نواحي الخدمات العامة حتى على مستوى التوظيف العمومي وهذا يلمسه المواطن على ارض الواقع، وأضعف قدرة الدولة على اختيار المسؤولين وفقاً لمعيار الكفاءة، كما انه ساهم كذلك في إضعاف قدرة الحكومة على التوزيع العادل لمشاريع التنمية وانتشال الطبقة الفقيرة وترقيتها إلى الطبقة الوسطى.

هذا ما جعل رايس مساعدة وزارة الخارجية الأمريكية تقول إن الحكومة اليمنية تنتهج سياسة إفقار شامل للشعب اليمني، وإن المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية أبرزت تراجعاً كبيراً، على مدى سنوات، في جهود اليمن للحد من الفساد المالي والإداري، كما أن البرلمان اليمني أيضاً مسئول ولا يقوم بدوره في محاسبة الحكومة عن تباطؤها في مكافحة الفساد...، حيث أن حكومة اليمن فشلت في مواجهة الفساد المستشري في البلاد، وإن حديث السلطة عن مواجهة هذه الأزمة مجرد كلام إنشائي... كما أن اليمن عاجز عن بسط سيطرته بشكل فعال على أراضيه أو مراقبة حدوده... ولا يمتلك جهازاً قضائياً فاعلاً، فضلاً عن انتشار الفساد المالي بين مسؤولي الدولة..."[1].

أهم المؤشرات الاقتصادية التي تأثرت من الأزمة وقضت على ما تبقى من حلم الشباب

يساهم النفط بنسبة تتراوح بين(30-40)% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ بأكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ويشكل أكثر من90% من قيمة صادرات الدولة[2].

جدول رقم (1)[3] المؤشرات الاقتصادية لأعوام مختارة

المؤشـــــر	2004	2007	2010	2013

[1] سوزان إي. رايس، المساعدة السابقة لوزارة الخارجية الأمريكية، أخبار اليوم، العدد (500)، صنعاء، 2005/7/11م. **أشار إليه:** د. يحي صالح محسن(2011م)، خارطة الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.11.

[2] بيتر سلزبري(فبراير2011م)، اقتصاد اليمن، النفط والواردات والنخب، تشاتام هوس، ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص.6.

[3] الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي2005، نوفمبر2006، ص.335-357 وكتاب الإحصاء السنوي 2014، نسخة الكترونية.

الناتج المحلي الإجمالي مليار ريال	2,885.5	5,099.9	6,786.8	7,459.6
الاستهلاك النهائي الكلي (مليار ريال)	2,171	4,036	5,786	7,373.7
الادخار المحلي (مليار ريال)	714	1,063	1,000.4	85.9
الاستثمار الإجمالي(مليار ريال)	690	1,378	1299.8	834.5
الدخل القومي (مليار ريال)	2,707	4,792	6,457.1	7,546.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار)	729	1,131	1,238	1,285
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي (ريال)	134,623	224,980	271,822	276,117

مع تواصل تأثر المستوى العام للأسعار بالتطورات المحلية الجارية وأثرها على نقص المعروض من المنتجات من السلع الغذائية والوقود، والتقلبات التي يشهدها سعر صرف العملة المحلية نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي يؤثر على قيمة الواردات السلعية، وفي ضوء التطورات السابقة، فقد بلغ معدل التضخم خلال العام 2016م حوالي 15% ، وبلغ حوالي 18% خلال العام 2017م[1]. واتجاهات النمو الاقتصادي تظهر بشكل سالب بنسبة (- 15%).، وقد شهد قطاع النفط توقف تام عن الإنتاج بعد الأحداث الأخيرة ودخول الحوثيين إلى صنعاء، مما اثر على الاقتصاد المحلي، واثر كذلك على طبقات المجتمع وزادت نسبة الفقر بسبب تحول أعداد كبيرة من الطبقة الوسطى إلى طبقة الفقراء.

واليوم بعد توقف الأعمال والركود التجاري، فضلا عن مخاطر المعارك المسلحة وأزمة تأخر الرواتب التي تعتبر الضربة القاضية لطبقة الموظفين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأصحاب المتاجر المتوسطة والصغيرة، ودخولهم في صراع مع الجوع، أصبح الفقراء على حافة المجاعة بينما تقلصت فئة متوسطي الدخل ضمن الفئة الفقيرة بل أنظم بعضهم إلى الأشد فقراً التي لا تتمكن من توفير الغذاء

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، سبتمبر 2016م، ص.35.

والماء والسكن، وقد حذرت منظمات دولية كثيرة ومنهم المدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي **مهند هادي**، من خطر تفاقم أزمة الغذاء في اليمن وانتقال الطبقة الوسطى إلى مستوى تحت خط الفقر، وذكر خلال جلسة مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2016م، بان الجوع في اليمن تحول إلى وباء، وفي السياق نفسه أعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، **ستيفن أوبراين** أن اليمن باتت على بعد خطوة واحدة من المجاعة، حيث حوالي 80% من اليمنيين باتوا بحاجة للمساعدة ويعانون من سوء التغذية، وأن 7,6 ملايين شخص في اليمن يواجهون نقصاً حاداً في الغذاء، وأضاف أن " كل حرب يكلف المدنيين كثيراً، وهناك 3 ملايين مشرد، والجوع يشمل أغلبية اليمنيين، وهو ما ذهب إليه تقرير البنك الدولي فقد قالت الخبيرة الاقتصادية الأولى في مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، إيلينا يانتشوفيتشينا: " في مصر واليمن، تقلص حجم الطبقة الوسطى بدرجة كبيرة،" وتفاقم عدد الفقراء في اليمن خلال أكثر من عام ونصف العام من الحرب التي تشهدها البلاد، ليزحف الفقر من نسبة 54% في العام 2011م إلى نحو 80% من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم 24 مليون نسمة، حسب تقارير دولية، وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي، فإن عدد الفقراء زاد من 12 مليون نسمة في أبريل/نيسان 2015 إلى أكثر من 21,2 مليوناً حالياً[1] وهم بحاجة ماسة إلى مساعدات طارئة، وأكد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، إن الكارثة الإنسانية تتفاقم في اليمن في وقت تسببت فيه الحرب في تخريب الاقتصاد، وفي وقت توقفت فيه الإمدادات الغذائية مما يدفع البلاد إلى شفا المجاعة، وأوضح المسؤول الأممي أن الحرب حرمت أكثر من 14 مليون نسمة، حوالي نصف عدد السكان، من "الأمن الغذائي" منهم سبعة ملايين يتضورون جوعا، مضيفا أن ثمانية من كل عشرة أطفال يمنيين يعانون من سوء التغذية، فيما يموت طفل كل عشر دقائق، ويعتمد اغلب اليمنيين حاليا على تحويلات المغتربين

[1] ينظر في ذلك:

- ✓ فاروق الكمالي، **الجوع يلتهم الطبقة المتوسطة في اليمن**، العربي الجديد، 17/ 11/ 2016م. تم الاطلاع عليه في 15/ مارس/ 2017م متوفر على الموقع.

https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/11/17/%D8%A7%D9%84

- ✓ محمد الحكمي، **انهيار الطبقة الوسطى في اليمن**، مرجع سابق.
- ✓ جامي مكجولدريك،" **اليمن على شفا المجاعة**"، صحيفة الوطن 2016/9/16م.

والمشروعات الصغيرة فقط، أما بالنسبة للطبقة الفقيرة فقد تأثرت بصورة أكبر خاصة تلك التي تعتمد على مصادر الدخل اليومي، أو الأعمال الحرفية البسيطة، وكذلك بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي[1].

تأثر قطاع الزراعة وحرمان العديد من الشباب من فرص العمل التي كانوا فيها

الزراعة عصب الحياة ومصدر استمرارية وجود البشر، باعتبارها توفر الغذاء والكساء والعمل للغالبية العظمى من المجتمعات النامية. ولا تعتبر الزراعة في اليمن قطاعاً اقتصادياً فحسب وإنما أسلوب حياة لها وظائف اقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة، فالقطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الأول بعد النفط حيث يساهم بحوالي (17.6%) من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن قطاع الزراعة يعتبر الأكثر توفيراً لفرص العمل من خلال استيعابه (54%) من الأيدي العاملة، وتتبع أهمية الزراعة لارتباط حوالي (74%) من السكان بها، فهي تمثل لهم عامل استقرار يحد من الهجرة الداخلية وتساهم في توفير احتياجاتهم الغذائية والتخفيف من الفقر والعوز الريفي.

ويأخذ القات مساحة زراعية تقدر بـــ(167,682) هكتار، حيث يمثل أكثر عائد مادي محلي لدي المزارعين بمبلغ (391,752,000) ريال يمني[2]، وهذا ما يجعل المزارعون يتجهون إلى زراعة القات بدلاً عن المحاصيل الأخرى فهو أقل جهداً وأكثر عائداً، وإن كانت أضراره كثيرة على الأرض (التربة)، والصحة بسبب استخدام المواد الكيميائية في عملية الرش وزيادة الإنتاجية، والاقتصاد المحلي، واستنزاف المياه الجوفية.

وقد تأثر قطاع الزراعة تأثراً كبيراً بسبب الأزمة الأخيرة وظروف الحرب، منها ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي يعتمد عليها المزارعين في عملية الري ونقل منتجاتهم إلى الأسواق ومشقة إيصالها وتلف بعضها قبل وصولها، وضعف القوة الشرائية لدي المستهلكين بسبب انقطاع مرتبات العاملين في القطاع العام وتسريح عمال القطاع الخاص، وغلاء الأسعار.

[1] أحمد موسى بدوي(2013)، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص.375.

[2] أي ما يعادل (1.822.097) $ أمريكي سنوياً على أساس سعر الصرف 215 ريال للدولار الواحد.

تأثر قطاع التجارة: يعد قطاع التجارة من أهم أنشطة الاقتصاد الوطني، نظراً للدور الأساسي الذي يقوم به في تنمية القطاعات السلعية والخدمية المحلية، وزاد عدد المشتغلين في أنشطته المختلفة من (504) ألف مشتغل في عام 2003م إلى (663) ألف مشتغل في العام 2012م[1] بمعدل نمو (3,5%) لترتفع الأهمية النسبية للمشتغلين فيه إلى (12,4%) من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الوطني...، ونظر لتوقف الكثير من المصانع والشركات عن العمل بسبب استمرار الحرب فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية تقريراً واسعاً عن تأثير الحرب في اليمن على متوسطي الدخل واعتبرهم أخر ضحايا الحرب[2]، وقال التقرير "لكن التأثير الواضح للحرب هو تراجع اقتصاد اليمن بنسبة 34.6% في السنة الماضية، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يرتفع ذلك الانكماش بنسبة 11% خلال هذا العام، وبذلك أصبح المصنعين والتجار المستوردون غير قادرين على الحصول على عملات أجنبية، بل انه لم يتم صرف رواتب الموظفين الحكوميين، الذين يبلغ عددهم مليون ومائتين ألف موظف.

البطالة : ترتبط البطالة بمشكلة الفقر من خلال حرمانها لعدد من القوى العاملة من الحصول على الدخل، وقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل مستمر خلال السنوات الماضية كما هو مبين في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) الذي يبين معدل البطالة خلال الأعوام 2000-2004- 2010- 2016م.

العام	معدل البطالة
2000	% 11.9
2004	% 16.2
2010	% 17.8 [3]
2016	40 % [4] والظاهر أكبر من هذه النسبة

[1] الجمهورية اليمنية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2012، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء،يونيو 2013م، ص.509.

[2] Sudarsan Raghavan, (December 2016),The latest casualty of Yemen's war? A small but vital middle class Washington Post.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2012، مرجع سابق، ص.111، وكتاب الإحصاء السنوي 2014 ، مرجع سابق، النسخة الالكترونية.

[4] عبارة عن متوسط نسبة البطالة للفئات الأربع.

ازدادت مشكلة البطالة تفاقماً خلال الأعوام 2011- 2016م بسبب توقف وتعليق بعض المشاريع الاستثمارية. وبلغت البطالة في أوساط الشباب نسبة (52.9%) في الفئات العمرية (15- 24) ونسبة (44.4%) للفئات العمرية (25- 59) وبين المتعلمين (25%)[1]من الثانوية فما فوق وزادت حدتها مع الأحداث الأخيرة.

خاتمة: لقد كان الحُلم وسقف المطالب والطموح كبيراً لدى الشباب في اليمن، بيد أن الحمل ربما كان أكبر بكثير منه، بهذه العبارة الموجزة والتوصيف المختزل، يمكننا تلخيص وتقديم الصورة الكاملة عن ما آلت إليه الثورة الشبابية الشعبية السلمية في اليمن، وهي تتخطى الذكرى السابعة لانطلاقتها، وعلى الأرض في ميدان الفعل والواقع السياسي المُضطّرب في اليمن لم يتوقف دوران عجلة الزمن، ولكن حركة الإنجاز بطيئة جداً ، لدرجة تكون فيها أحياناً "منعدمة " بالكلية، وذلك مقارنة بتطلّعات الثوار وحماسهم المتقّد، لتغدو الثورة – بعد مرور ست سنوات ونيف – وكأنها عاجزة عن المضي قدماً في تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها، وكأن شيئاً لم يحدث أو يكن .

فأي إصلاح سياسي جذري جاد وعميق لا يمكنه النجاح مالم يرتكز على إصلاح النسق الثقافي المواكب للثورة السياسية، فمعالجة ظاهرة الاستبداد السياسي يكون من الأولى – قبل ومع وبعد الإصلاح السياسي – العمل على معالجة ظاهرة القابلية للاستبداد والقابلية لصناعة الاستبداد، والقابلية للاستعباد والقابلية للاستضعاف، وذلك أن الديمقراطية ليست فقط مؤسسات وقوانين، بل هي كما يقول مالك بن نبي مشروع تثقيف في نطاق أمة بكاملها، وفق منهج يشمل الجانب النفسي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي، فالديمقراطية ثمرةٌ، شجرتها وعي الأمة، وبدون هذا الوعي، لا ينفع لا الاقتراع ولا البرلمان، فلا يمكن لديكتاتور أن يركب على رقبة مجتمع واع وقوي ويقظ[2].

لذا فإن الثورة اليمنية قبل أن يكتمل نموها دخلت مرحلة مخاض مبكر وكبيرة، نتج عنها أزمة ليست محلية فقط، بل أنها توسعت إلى إشراك المحيط الإقليمي في الحرب الداخلية، وانقسام القوى السياسية في

[1] Republic of Yemen, Ministry of planning and International cooperation, Transitional Program for Stabilization and Development, Yemen Donor Conference, Riyadh September 4-5 ,2012, p.6.

[2] ينظر: د. سلمان بو نعمان، مرجع سابق، ص.275.

اليمن إلى شرعية وانقلابية من وجهة نظر دولية وأغلبية محلية، وإلى ثورة مضادة على المرتزقة والعدوان من وجهة نظر صالح والحوثي وأنصارهما، ونتج عنها تدخل خارجي إقليمي ودولي في الشأن اليمني، ومن المحتمل أن تتوسع الدائرة للدخول في معترك أزمة دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية (حرب إثبات القوة في المنطقة)، فاليمن تطمح إلى تحول ديمقراطي حقيقي قائماً على النزاهة والشفافية والمحاسبة، يستوعب الصراع الاجتماعي، ويحوله عبر برامج إصلاحية أو ثورية أكيدة إلى تنافس طبقي، يمنح فرصاً متساوية للجميع، فالأجيال الجديدة لم تعد صابرة ولا قدرة لها على الدوران في متاهات الصراع الطائفي، العرقي، القبلي، الاحتكاري، ولن ترض بديلا عن التحول، إصلاحاً كان أو ثورياً.

لائحة المراجع

الكتب:

- د. سلمان بونعمان(2013)، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ص.14.
- د.عادل الشرجبي(2013)، الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، الطبعة العربية الأولى، صص. 153،152.
- أحمد موسى بدوي(2013)، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص.375.
- ماجد المدحجي(2012م)، " ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية"، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص. 452، 456.
- عبدالسلام يحي المحطوري(2012)، " المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن"، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص. 152، 154.
- د. يحي صالح محسن(2011)، خارطة الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص.11.

- د.عادل الشرجبي وآخرون (أكتوبر 2009م)، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن، إصدار المرصد اليمني لحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد دراسات التنمية الدولي (IDRC)، كندا، ص.47.

المقالات والصحف والدوريات:

- ياسمين الصبري، رئيسة حركة شباب من أجل التغيير (ارحل)، مقابلة منشورة في صحيفة الجمهورية العدد (15759) بتاريخ 11 فبراير 2011م.
- فاروق الكمالي، الجوع يلتهم الطبقة المتوسطة في اليمن، العربي الجديد، 17/ 11/ 2016م. https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/11/17/%D8%A7%D9%84
- محمد الحكمي، انهيار الطبقة الوسطى في اليمن، مدونة محمد الحكمي، 2016/11/4م، http://hakimipress.blogspot.com/2016/11/blog-post.html
- جامي مكجولدريك،" اليمن على شفا المجاعة"، صحيفة الوطن 2016/9/16م.
- بشرى المقطري، محاولة لفهم ما قد مضى: عن هيكلة الثورة، مقال في مأرب برس بتاريخ 22 مارس 2012م.
- بشرى المقطري، صحيفة المدينة الإلكترونية : http://h-almadena.net/index.php?action=showNews&id=632

الندوات والمؤتمرات:

- عادل ناصر الخطري(مارس 2015)، الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11فبراير 2011، ورقة مقدمة في الاجتماع الثامن لمنتدى قرطبة الآن، مؤسسة قرطبة بجنيف.
- بيتر سلزبري(2011/2م)، اقتصاد اليمن، النفط والواردات والنخب، تشاتام هوس، ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ، ص.6.

التقارير الوطنية والدولية:

- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، الشباب وافاق التنمية الإنسانية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، نيويورك، ص:18.
- Sudarsan Raghavan(December 2016),The latest casualty of Yemen's war? A small but vital middle class, Washington Post.
-

لجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2005، نوفمبر2006، ص.335-357.

- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2014، نسخة الكترونية.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2016م، ص.35.

- الجمهورية اليمنية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 2012، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء،يونيو 2013م،

مراجع باللغة الأجنبية:

- Sheila Carapico(1996), Yemen Between Civility and Civil War, By Richard Augustus Norton (ed), Civil Society in the Middle East, Leiden E.J. BRILL,NEW YORK,Volume Two, p.293.
- Republic of Yemen, Ministry of planning and International cooperation, Transitional Program for Stabilization and Development, Yemen Donor Conference, Riyadh September 4-5 ,2012.

ويبوغرافيا

- بيان المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي، 15 يناير 2011م.
- النص الكامل لبيان حركة 3 فبراير بتاريخ 30/يناير/2011:

http://www.ye1.org/forum/threads/560133

- صفحة شباب الثورة في جامعة صنعاء على العنوان الإلكتروني،

https://www.facebook.com/StartAgainYemen

- النص الكامل لبيان شباب من اجل التغيير (ارحل)

http://revolutiontaiz.wordpress.com/2011/02/08/2866/#more-2866

- ينظر رابط صفحة المركز الإعلامي لثورة ساحة الحرية بتعز

http://www.facebook.com/M.C.Taiz/info?ref=ts

- الفلم الوثائقي عن مسيرة الحياة الراجلة على اليوتيوب من جزئيين.

https://www.youtube.com/watch?v=SKWh2TgwgYM

- د.الفت الدبعي(مارس 2012م)، مسيرة الحياة.. الضوء القادم من تعز.. بعيون ثائرة، صادر عن مجلس شباب الثورة، http://www.yemeress.com/altagheer/41299